نحو دور أكثر فعالية لمواجهة الكوارث الطبيعية في الدول العربية

حسين عبدالمطلب الأسرج
كبير باحثين بوزارة التجارة، مصر

يواجه العالم اليوم، مخاطر الكوارث الطبيعية التي تزايدت في العقود الأخيرة وأصبحت تشكل تهديدا حقيقيا وتفرض نفسها بقوة على المستويات كافة الوطنية والإقليمية والدولية، ولم تعد تشكل هاجسا يهدد مسار الحياة في أيامنا هذه وحسب، بل واقعا يهدد الأجيال القادمة تتزايد خطورتها وانعكاساتها يوما بعد يوم على حياة المواطنين والموارد الطبيعية والبُنى التحتية.

واجه العالم خلال السنوات الأخيرة تهديدا لم يسبق له مثيل في العصر الحديث وسرعان ما تفشت جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في جميع أنحاء العالم، وتسببت بإحداث أزمات إنسانية وخسارة في الأرواح، وتعطيل مجرى الحياة الطبيعية، وأصبح الاقتصاد العالمي مهددا، وأُرهقت الأنظمة الصحية عالميا ورزحت تحت وطأة الضغط وتهديد مسار الصحة العامة للمجتمعات والشعوب.

وشهِد عام ٢٠٢٣ مجموعة كبيرة من الكوارث المناخية، التي طالت بلدانًا كثيرة في نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي. وفي أكثر من مكان، سجّلت درجات الحرارة والعواصف المطرية أرقامًا قياسية، ونتجت عنها حرائق واسعة وفيضانات عنيفة وذوبانا للجليد.

وتتعرض الدول العربية إلى مجموعة من المخاطر الطبيعية مثل الزلازل والانزلاقات الأرضية والفيضانات والموجات الحرارية والجفاف والعواصف الرملية وحرائق الغابات. ومن المحتمل أن يعمل تغير المناخ على مضاعفة مخاطر ارتفاع سطح البحر وموجات الجفاف الطويلة والتصحر، مما يضع الحكومات العربية أمام تحديات كبيرة تفرضها عليها المخاطر المصاحبة لتشريد السكان وانتشار الأمراض الوبائية وتهديد الأمن الغذائي والاضطرابات والنمو الحضري المتسارع وغير المخطط له الناتج عن الهجرة من القرى إلى المدن، وغيرها.

وفي الوقت الذي يتشكل فيه مستوى معين من قوة الدفع حول إدارة مخاطر الكوارث في الدول العربية، إلا أنه لم يكن يضاهيها التوجهات المتكاملة المطلوبة لإدارة المخاطر بشكل فعال. ونظرا لتعرض المنطقة بدرجة متزايدة للمخاطر الطبيعية، فثمة تحديات كبيرة تواجه الحد من الكوارث. ومع هذا، فإن البناء

المنهجي للوعي وقدرة المؤسسات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية يمكن أن يساعد من تقليص هذه المخاطر إلى أقل مستوى. ويستوجب ذلك اتخاذ خطوات فورية وبنوع من التعاون.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية بناء قدرة الدول العربية على الصمود وزيادة فعاليتها وتعاونها لمواجهة الكوارث الطبيعية، ذلك من خلال عرض لأهم الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الدول العربية، الجهود العربية للحد من مخاطر الكوارث، وأخيرا بناء قدرة الدول العربية على الصمود لمواجهة الكوارث الطبيعية.

أولا :الكوارث الطبيعية في الدول العربية

في البداية تجدر الإشارة الى عبارة "الكوارث الطبيعية" قد تعطي افتراضاً خاطئًا بأن الكوارث التي تحدث نتيجة للمخاطر الطبيعية هي كوارث "طبيعية" بالكامل، وبالتالي لا مفر منها وتقع خارج نطاق السيطرة البشرية. ولكن نقصد هنا أن هذه الكوارث هي نتيجة للطريقة التي يتصرف بها الأفراد والمجتمعات حيال التهديدات الناشئة عن المخاطر الطبيعية. وتتفاوت التهديدات الملازمة للمخاطر من حيث طبيعتها وحجمها. وتتشكل الأخطار واحتمالات وقوع الكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية إلى حد بعيد بفعل مستويات قابلية التعرض السائدة والتدابير المُتخذة لمنع الكوارث والتخفيف من حدتها والتأهب لها. وهكذا، فإن ما يحدد الكوارث، إلى حد كبير، هو الإجراءات البشرية، أو الافتقار إلى هذه الإجراءات.

وعلى هذا فان الكوارث الطبيعية، هي الكوارث التي تتحكم فيها الطبيعة وليس للإنسان أي دور في حدوثها لكنه قد يتسبب في زيادة حجم الخسائر المترتبة عليها بالإهمال أو عدم اتخاذ الاحتياطات الوقائية المناسبة لتفادي تلك الاثار الضارة أو التخفيف من خسائرها. وتصنف الكوارث الطبيعية وفقًا للعوامل المسببة لحدوثها إلى :-

- كوارث جيولوجية: تشمل الزلازل، الأمواج البحرية الزلزالية، والبراكين.
- كوارث ميترولوجية: العواصف، السيول،الفيضانات، الجفاف، التصحر ارتفاع درجة الحرارة.
- كوارث جيومورفولوجية: الانهيارات الأرضية، سقوط الصخور، الهبوط الأرضي، زحف الكثبان الرملية، تآكل السواحل.
- كوارث كونية: سقوط النيازك، الأشعة الكونية
- أخطار بيولوجية: أمراض وبائية، أخطار الجراد.

ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، تضاعف متوسط الكوارث الطبيعية في المنطقة العربية ثلاث مرات تقريباً. في حين زاد عدد الكوارث الطبيعية في مختلف أنحاء العالم الضعف تقريبا. ومع تفاوت القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للدول العربية، تتفاوت القدرة على الحد من مخاطر الكوارث من دولة إلى أخرى. كما أن طبيعة هذه الكوارث تختلف من دولة إلى أخرى؛ فمنها ما يقع على خط النشاط الزلزالي وأخرى أكثر عرضة للفيضانات والجفاف، الأمر الذي يستدعي تبايناً في استعدادات الدول للتصدي لهذه الكوارث. فتأثير الكوارث لا يقتصر على الأضرار الآنية، فهي تقوّض منجزات التنمية وتؤدي إلى إفقار السكان.

ويضع مؤشر المخاطر العالمية كلاً من الصومال واليمن ومصر وليبيا وسوريا والمغرب ضمن قائمة الدول الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية والعواقب السلبية لتغيّر المناخ، والتي تشمل مواجهة السكان للزلازل والفيضانات والأعاصير والجفاف.

ويعكس المؤشر مستوى الضعف في الخصائص الهيكلية للمجتمع التي تزيد من معاناة السكان، فضلاً عن القدرات والتدابير المختلفة التي تتخذها المجتمعات لمواجهة الكوارث.

وعانت العديد من الدول العربية من الكوارث الطبيعية. والأمثلة الأبرز لذلك هي:

ففي جيبوتي، تضرر ١٢٠ ألف شخص بموجة الجفاف التي حدثت عام ٢٠١١ (٥٠٪ منهم في المناطق الريفية). وبين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، تسبب الجفاف في خسائر اقتصادية تعادل ٣.٩٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي لجيبوتي.

وفي اليمن، قدرت الخسائر الناجمة عن الفيضانات التي ضربت حضرموت والمهرة عام ٢٠٠٨ بنحو ١.٦ مليار دولار، أي ما يعادل ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

وبلغت خسائر فيضانات جدة، في المملكة العربية السعودية، عام ٢٠٠٩ نحو ١.٤ مليار دولار. أما فيضانات جيبوتي عام ٢٠٠٤ فأسفرت عن وفاة ٢٣٠ شخصا وخسائر قيمتها ١١.١ مليار دولار وأثرت على ١٠٠ ألف شخص.

وفى مصر تكررت السيول فى عدد من المحافظات، ودمرت بعض قري الصعيد، فى دورات متكررة، كما دمرت عدد من الطريق،وقد قدرت الخسائر من جراء هذه السيول حوالى ٣ مليار جنيه بين عامي ٢٠١٤، ٢٠١٦.

وقد شهد عام ٢٠٢٣ وحده العديد من الكوارث الطبيعية التي أصابت عددا من الدول العربية، ففى السادس من فبراير حدث ز لزال قهرمان مرعش والذي وبلغت قوته ٧.٨ درجة على مقياس ريختر، وكان مركزه السطحي غرب مدينة غازي عنتاب. امتدَّ أثره إلى سوريا أيضًا نظرًا لقرب مركزه من الحدود السورية التركية. ويُعدُّ هذا الزلزال من أقوى الزلازل في تاريخ تركيا وسوريا. وخلف أكثر من ٥٠ ألف ضحية ودماراً واسعًا وأكثر من ٢٥ مليون متضرر.

وفى التاسع من سبتمبر من عام ٢٠٢٣ ضرب المغرب زلزال مدمر بلغت قوته سبع درجات وضرب منطقة جبال الأطلس الكبير، وقد أودي بحياة ما يقرب من ثلاثة آلاف وأوقع أكثر من ٥٥٠٠ مصاب، وفقا للأرقام الرسمية. وأطاح الزلزال، الأقوى من حيث عدد القتلى في المغرب منذ عام ١٩٦٠، بالبنية التحتية للقرى النائية في المنطقة الجبلية الوعرة، ودمر المنازل وتسبب في انقطاع الكهرباء، تاركًا سكان هذه القرى في معاناة مع اقتراب الأجواء الباردة في الأشهر القليلة القادمة، وتسبب في انهيار جزئي أو كلي لنحو ٥٠ ألف منزل.

وقدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، الخسائر المحتملة لزلزال المغرب بأنها قد تصل إلى ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المرجح أن تتراوح الخسائر بين مليار دولار و ١٠ مليارات دولار، حيث أشارت إلى أن الزلزال ضرب البلاد قبل أسابيع من ذروة موسم السياحة.

وفى العاشر من سبتمبر من نفس العام ضربت العاصفة "دانيال" شرق ليبيا، خلفت الآلاف من القتلى والمفقودين. هذا اضافة إلى تجريف الطرق والمحاصيل الزراعية والمنازل وهدم الجسور وتدمير البنية التحتية، كما اختفت أحياء بالكامل وفقدت عائلات بأكملها، في أسوأ كارثة تشهدها البلاد منذ سنوات.

وكما شهِد عدد من البلدان العربية خلال صيف ٢٠٢٣ موجات حرّ شديدة وصلت إلى مستويات قياسية في بعض الدول، كما تسببت في اندلاع حرائق غابات واسعة النطاق في لبنان وسوريا والمغرب. وفي الجزائر وتونس بلغت المساحة المتضررة حتى بداية سبتمبر نحو ٣٣ ألف هكتار، مع خسائر بشرية وصلت إلى ٣٤ ضحية،

وشهِد المغرب خلال الشهرين الأوّلين من هذا الصيف ما بين ٥ و ٦ حرائق يوميًا، حيث تغطي الغابات ١٢٪ من مساحة البلاد، بينما شهِدت سنة ٢٠٢٢ نحو ٥٠٠ حريق، حوَّلت أكثر من ٢٢ ألف هكتار إلى رماد. وفي اليمن، تسببت الفيضانات في نزوح ٢٠٠ ألف شخص ووفاة العشرات.

ثانيا : الجهود العربية للحد من مخاطر الكوارث

وفي هذا الإطار، ومن أجل تحقيق مواجهة مشتركة بين الدول العربية للحد من مخاطر الكوارث، أصدر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة للجامعة العربية قرارا في دورته المنعقدة في ٢٤ ماي ٢٠٠٩، يدعو فيه إلى وضع استراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث، لتوضيح الرؤية والأولويات، والمجالات الأساسية للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الترتيبات المؤسسية والتنسيقية لدعم التنفيذ على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.

وتنزيلا لذلك، تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠ تماشيا مع إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥–٢٠١٥، من قبل قمة رؤساء الدول العربية الذي عقد ببغداد في ٢٩ مارس ٢٠١٢.

وخلال المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، انضمت جميع الدول العربية إلى إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٣٠، ولتتماشى الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث مع هذا الإطار، تبنى المؤتمر العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في الدوحة (٣٠ أبريل – فاتح ماي ٢٠١٧) الجهود المبذولة لتحديث الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، ليعتمد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الظهران بموجب القرار رقم (ق. ق: ٧٣٣ د. ع. (٢٩) ج ٣– ٢٠١٨ / ٤ / ١٥) الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٣٠، بعد أن وافقت عليها آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في اجتماعها المنعقد في يناير ٢٠١٨ بتونس.

ويتمثل الغرض المحدد للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث في بلورة رؤية وأولويات استراتيجية ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، إلى جانب تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من خلال إعداد برنامج عمل على ثلاثة مراحل.

وترتكز المرحلة الأولى (٢٠١٩–٢٠٢٠) على تقييم المخاطر، وإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية وتطوير العناصر الشاملة للبرنامج على المستويين الإقليمي والوطني؛ فيما تغطي المرحلة الثانية (٢٠٢١–٢٠٢٥) تعزيز المؤسسات وتطوير وتنفيذ برامج للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والبدء في تطبيق الحد من الكوارث على مستويات محلية (شبه وطنية) محددة. أما المرحلة الثالثة (٢٠٢٦–٢٠٣٠) فتشمل تقديم الخدمات في جميع المجالات خاصة تعزيز الاستثمار، وأنظمة الاستعداد، والاستجابة،

والتعافي على المستويين الوطني والمحلي وبناء أنظمة الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات المحلية.

وتم تطوير المحاور الرئيسية للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث بناء على أولويات إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، ونتائج المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥، ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث في العقبة ٢٠١٣، ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في شرم الشيخ ٢٠١٤، ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في الدوحة ٢٠١٦، والنتائج المحورية للتقارير الوطنية بشأن التقدم المحرز في إطار عمل هيوغو والتي استكملتها الدول العربية ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٥.

كما تمت بلورة محاور هذه الاستراتيجية بناء على نتائج اجتماع المنطقة العربية حول تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في القاهرة في ٢٠١٥ والذي أكد أساسا على ضرورة تفعيل الإرادة السياسية والالتزامات التي تمت في هذا الإطار، والتكامل بين الاستراتيجيات العربية المختلفة، واعتماد الحكامة والشفافية، وإدراج الحد من مخاطر الكوارث في الاستثمارات العامة والخاصة.

وتتمثل أولويات الاستراتيجية التي تعد جسرا بين إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجيات الوطنية، في فهم مخاطر الكوارث؛ وتعزيز حكامة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث؛ والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها؛ وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة التأهيل والإعمار.

وقد قررت بلدان في المنطقة تغيير أسلوبها في مواجهة الكوارث الطبيعية، وفهم مزايا الاستعداد للمخاطر المناخية والجيولوجية، عوضاً عن انتظار وقوع مثل هذه الكوارث والعمل لإصلاح الأوضاع بعدها. وبذلت جهوداً أيضاً لتصميم وتطبيق سياسات وخطط وتشريعات جديدة في إدارة مخاطر الكوارث. وتعد الجزائر وجيبوتي ومصر ولبنان والمغرب واليمن من البلدان القلائل التي صممت سياسات وأنشأت وحدات لإدارة مخاطر الكوارث داخل الحكومة لتدعيم عملية التنسيق. وتم إجراء عمليات تقييم لمخاطر الكوارث، وإنشاء أنظمة للإنذار المبكر، وبناء غرف عمليات لإدارة المخاطر، وإقامة مراكز معرفية. ورغم هذا التقدم المشجع، مازال هناك الكثير لفعله على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي. وخاصة التركيز على الأسلوب الاستباقي بإدارة المخاطر، زيادة مرونة الدول العربية على مواجهة الكوارث، تيسير سبل

الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث، وتطوير مناخ السياسات للحد من المخاطر، وبناء القدرات في مجال الحد من الكوارث،وتحقيق التعافي فيما بعد الكوارث وبرامج إعادة الإعمار.

ثالثا : بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية فى الدول العربية

إدارة مخاطر الكوارث هي تطبيق سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث من أجل منع نشوء مخاطر كوارث جديدة والحد من مخاطر الكوارث القائمة وإدارة المخاطر المتبقية، بما يسهم في تعزيز القدرة على الصمود والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث. وتهتم أنشطة إدارة المخاطر المرتقبة للكوارث بمخاطر الكوارث الجديدة وتهدف إلى تفادي نشوئها أو زيادة حدتها. فهي تركز على التصدي لمخاطر الكوارث التي يمكن أن تظهر مستقبلاً في حال عدم اعتماد سياسات الحد من مخاطر الكوارث. ومن الواضح أن هناك نقصا في الرؤية المشتركة لإدارة مخاطر الكوارث (أي الأهداف والغايات المتفق عليها عبر القطاعات والمستويات المختلفة للوفاء بالتزام الدول العربية بإطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث وبالتالي أهداف التنمية المستدامة)، نستعرض فيما يلي عدد من المحاور التي يجب العمل من خلالها لتعزيز قدرات الصمود الخمس المترابطة: القدرة الاستباقية والوقائية والاستيعابية والتكيفية والتحويلية. ولبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية فى الدول العربية يجب العمل في عدد من المحاور منها:

١- فهم المخاطر المتعددة للكوارث

تعد المعلومات الموثوقة والتقييمات الشاملة للمخاطر المتعددة من المتطلبات الأساسية للإدارة الشاملة للكوارث، من خلال توفير مراقبة المخاطر جنبًا إلى جنب مع الإنذار المبكر المرتبط بالإجراءات الاستباقية أو المبكرة بالإضافة إلى توجيه السياسات المدفوعة بالمخاطر، والمناصرة، وإجراءات وضع البرامج. لهذا يجب العمل على ما يلي:

- إنشاء وتنفيذ ومأسسة أنظمة معلومات فعالة حول مخاطر الكوارث والأزمات واتخاذ قرارات وإجراءات قائمة على دراسة المخاطر. وإعداد واستخدام تقنيات جديدة تساند إدارة مخاطر الكوارث مثل تجميع صور الأقمار الصناعية عالية الدقة، واستخدام التصوير بطائرات بدون طيار لمساعدة تحسين التخطيط والإدارة البيئية والأنشطة المجتمعية مفتوحة المصدر لوضع خرائط المخاطر ومواطن الضعف.
- بناء القدرات وتبادل المعرفة في إنشاء وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة المرتبطة بالإجراءات الاستباقية. وبناء القدرات وتقوية المؤسسات لتقوم على الوجه الأكمل بتشغيل وصيانة

أنظمة الإنذار المبكر، وتطوير البنية التحتية من أجل تحديث وتشغيل أنظمة المعلومات اللازمة لجمع البيانات ووضع التنبوءات، لاسيما للمخاطر المائية والمتصلة بالأرصاد الجوية (الفيضانات والجفاف)، وتحسين مستويات تقديم الخدمات لتقديم تحذيرات مبكرة جيدة التوقيت وذات مصداقية للمستخدمين والمجتمعات المحلية.

- تعزيز ودعم القدرات على المستوى القطري لإجراء تقييمات فورية للأضرار والخسائر، وقياسات القدرة على الصمود، وتحليلات المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنزاعات.

٢- تعزيز حوكمة مخاطر الكوارث

تعتبر السياسات القوية المتبعة للحد من المخاطر وإدارتها، والمؤسسات وآليات التنسيق عناصر أساسية في الحوكمة الفعالة لمعالجة المخاطر المتعددة، والمتضاربة في الكثير من الأحيان، والأزمات المتتالية، داخل القطاعات والأنظمة وعبرها.. لهذا يجب العمل على ما يلي:

- بناء القدرات والدعم الفني وتبادل المعرفة في وضع وتحديث السياسات والخطط واللوائح الوطنية والقطاعية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها مع التركيز بشكل خاص على بناء النظم القادرة على الصمود.
- تطوير القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية لتعميم الاعتبارات الجنسانية والعمرية في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.
- المساهمة في أجندة القدرة على الصمود الإقليمية من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية والتحالفات القائمة على القضايا.

٣- تعزيز الإجراءات الاستباقية والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها

رغم أن ردع الأزمات التي يمكن تجنبها يعد من الأولويات، إلا أنه لا ينبغي أن يقوض أهمية الأهداف متوسطة إلى طويلة الأجل التي تتسم بالمرونة والاستدامة. يجب تنفيذ الإغاثة الإنسانية وبرامج التنمية وبناء السلام في وقت واحد بحيث تكون متكاملة. لهذا يجب العمل على ما يلي:

- تعزيز التأهب لحالات الطوارئ من أجل الاستجابة وقدرات الاستجابة الفعالة من خلال التخطيط الفعال للطوارئ وآليات توفير الإجراءات الاستباقية.

- تعزيز جودة برامج الاستجابة للطوارئ من خلال دعم وبناء القدرات لتطبيق مبادئ التنمية والإنسانية والسلام والمساءلة أمام السكان المتضررين، ووضع البرامج القائمة على الأدلة، وتعميم التغذية والمساواة بين الجنسين والإدماج.
- تضمين بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل في الأنشطة الإنسانية.

وختاما يجب إدماج الحد من أخطار الكوارث في الأنشطة الإنمائية للدول العربية وأن تخصص تمويلاً محدداً للاستجابة والإغاثة والإعمار القادر على الصمود عن طريق مساندة تقييمات ما بعد الكارثة، وتمويل برامج إعادة الإعمار: مساندة الحكومات في فهم الأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث باستخدام أدوات مبتكرة للتقييم السريع، وكذلك التقييمات التقليدية لاحتياجات ما بعد الكارثة، وتمويل برامج التعافي بما في ذلك إعادة إنشاء المساكن ومرافق البنية التحتية والقطاع العام، وبناء مزيد من القدرة على الصمود من خلال مشروعات مدارس أكثر أمنا.

وهناك العديد من القضايا التي يجب طرحها للنقاش في مواجهة الكوارث الطبيعية والاستعداد لها، منها مساهمات الدول العربية في التعامل مع الكوارث الطبيعية بين التطوعية والإلزامية، تحييد القرارات الخاصة بالتعامل مع الكوارث عن الاعتبارات السياسية، تفعيل وزيادة كفاءة المؤسسات العربية المعنية بمواجهة الكوارث وهل ثمة حاجة إلى مؤسسة عربية مستقلة معنية بالتعامل مع الكوارث الطبيعية؟